الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
2 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هارت (نائب الرئيس) . . . . . (بربادوس)

المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ٧٣ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية المساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54294 (A)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى السيد هارت (بربادوس)، نائب الرئيس، رئاسة اللجنة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/60/163)

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (تابع) (A/60/139)

١ - **السيد بلقاس** (الجزائر): قال إن النظام المالي الدولي مطالب بتعزيز التنمية المستدامة، والنمو المالي المطرد والقضاء على الفقر. وإنه عليه أيضا أن يسمح بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية وأن يساهم في إقامة نظام تجاري مفتوح وعادل ومنظم وغير تمييزي.

٢ - وأعرب عن قلق وفده إزاء زيادة التحويلات الصافية للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، من أجل خدمة ديونها الخارجية المتزايدة، أساسا، وأيضا من أجل تراكم احتياطيات العملات الدولي في مقابل عدم الاستقرار المالي الدولي. ولاحظ أنه، بالرغم من الزيادات في المساعدة المالية المقدمة إلى البلدان النامية، مازال الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية أقل كثيرا من الالتزامات المقدمة. وأكد أن النظام المالي الدولي يحتاج إلى إصلاح للتعامل مع الأزمات الدورية؛ وإنه يجب إنشاء نظام متعدد الأطراف للرصد لضمان استقرار النظام بأكمله، وخاصة، اتساق السياسات الاقتصادية لأغنى البلدان. وذكر أن توافق آراء مونتيري يؤكد ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية. وأضاف، في هذا الصدد، أن مشاركة البلدان النامية في لجنة بازل من شأنها أن تحقق نظاما يتسم بمزيد من الإنصاف.

٣ - ومضى يقول إن عددا كبيرا من البلدان النامية مازال يعاني من أعباء الديون الثقيلة، رغم تحسن ملحوظ في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٤، وخاصة بسبب النتائج التي حققتها البلدان النامية. وأضاف أن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص كلها عليها الوفاء بالتزاماتها بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو إلغائها. ورحب، في هذا الصدد، بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية بإلغاء ديون ١٨ من أفقر البلدان في هذه المجموعة، بنسبة ١٠٠ في المائة. وقال إن الجزائر تحث المجتمع الدولي ككل على النظر إلى البلدان المتوسطة الدخل وإيجاد حل يمكن تطبيقه لعبء الديون الثقيل الذي يحول دون تحقيق جهودها في مجال التنمية وإصلاح الهياكل الاقتصادية. وقال إنه في حالة عدم اتخاذ تدابير شديدة في مجال إلغاء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، هناك خطر أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن مسألة القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل تعتمد على عوامل مختلفة منها آفاق النمو والصادرات للبلدان المدينة. وأكد أن الموارد التكميلية لتمويل الاستثمار وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق يمكن أن تساعد على التوصل إلى حل.

٤ - **السيد كابوما** (زامبيا): قال إن مسألة الديون الخارجية تظل مثار قلق بالغ بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا. فبالرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي للبلدان النامية في ٢٠٠٤. كما يتبين من المؤشرات الاقتصادية، ظلت فرادى البلدان تواجه أعباء الديون المرتفعة التي ليس بمقدورها سدادها.

٥ - وذكر أن زامبيا من بين البلدان التي بلغت نقطة الإكمال بالنسبة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأنها ترحب بالاقتراح المقدم من مجموعة الثمانية بإلغاء الديون المستحقة على ١٨ من البلدان المعنية بنسبة ١٠٠ في المائة؛ وتناشد المانحين الآخرين أن يفعلوا بالمثل. ولاحظ، مع ذلك، أن إتاحة تمويل إضافي لتلك البلدان أمر أساسي. ولذلك، فإن زامبيا تناشد المجتمع الدولي أن يحقق الهدف المتفق عليه بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما تشيد بالاتحاد الأوروبي لقيامه بوضع إطار زمني لتحقيق ذلك الهدف وتحث البلدان الأخرى المتقدمة النمو على القيام بذلك أيضا.

٦ - **السيد أمولو** (كينيا): قال إن القواعد التي تنظم خدمة الديون وسدادها يجب أن تسلم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وظروفها. وأضاف أن الأهداف الإنمائية للألفية قد حددت مجالات ''للكسب السريع'' تتطلب موارد إضافية من أجل تغيير أوجه عدم المساواة السائدة حاليا في العالم، ومنها الزراعة وإنتاج الأغذية والتعليم والصحة الهياكل الأساسية. وذكر أن المؤسسات المالية الدولية عليها أن تمنح أولوية لهذه المجالات عند تخصيص الموارد مع الاعتراف الواجب لأشد البلدان استحقاقا بين البلدان النامية. وذكر أن كينيا قامت، منذ عام ٢٠٠٠، بالتنظيم بين تخصيص الموارد السنوية والاحتياجات القطاعية المحددة. مع التأكيد على القطاعات الحاسمة التي تبرزها الأهداف.

٧ - ومضى يقول إن ما تمارسه البلدان النامية من تأثير محدود في صنع القرارات وإقرار المعايير وخاصة في نطاق مؤسسات بريتون وودز يجعلها ضعيفة أمام أهواء البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية. وأضاف أن النظام المالي الدولي يحتاج إلى إصلاح من أجل عكس مسار الاتجاه الراهن لتدفقات الموارد الصافية نحو البلدان المتقدمة النمو؛ وتعزيز الهيكل المالي الدولي، وتحسين مراقبة السياسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف؛ وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النظام النقدي الدولي.

٨ - ولاحظ أن الاقتصاد العالمي قد أبدى نموا قويا في عام ٢٠٠٤، مع مشاهدة البلدان النامية لأعلى معدلات للنمو خلال ٣٠ سنة. وقال إن هذا أدى إلى تحسن في عدة مؤشرات للديون، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛ وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، وإن استمرار زيادة تحويلات الموارد المالية الصافية لسداد القروض يهدد هذا الإنجاز بصورة خطيرة. وذكر أن مشكلة الديون التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية تظل تفرض قيود شديدة بالنسبة لقدرتها على تعجيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - ولاحظ أن كينيا لم تستوف معايير الأهلية لتخفيف عبء الديون في إطار اقتراح مجموعة الثمانية؛ فوفقا لتقرير لصندوق النقد الدولي، وجد أن البلد لديه القدرة على تحمل الدين. ولاحظ، مع ذلك، أنه لا ينبغي ربط القدرة على تحمل الدين بقدرة البلد على تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية. وبالتالي، فإن كينيا تطالب بإلغاء ديونها حتى تستطيع إعادة توجيه الموارد المستخدمة لخدمة الدين لتحقيق الأهداف الإنمائية.

١٠ - ورحب بتمديد موعد انتهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقال إن البرنامج ينفذ ببطء شديد وأن معايير الأهلية صارمة للغاية؛ فمن بين البلدان الـ ٣٨ المؤهلة لتخفيف عبء الديون، في إطار المبادرة، لم يبلغ نقطة الإكمال سوى ١٨ منها، مع بقاء سنة واحدة. وأوضح أنه يجب أن ينظر شركاء التنمية في الظروف والتحديات المختلفة القائمة والتي يمكن أن تحول دون قيام المتلقين بمعالجة السياسات المطلوبة بالشكل الملائم. وأكد أن تبسيط الشروط واعتماد معايير واقعية للقدرة على تحمل الديون قد

تمكن عددا أكبر من البلدان النامية من استيفاء شروط الأهلية للمبادرة. ختاما، أعلن تأييد كينيا الكامل للدعوة إلى إلغاء ١٠٠ في المائة من ديون جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وجميع البلدان الفقيرة غير المدرجة في هذه المجموعة، مما يؤدي إلى الإفراج عن الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى.

١١ - **السيد المرجربي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه ينبغي عكس مسار الزيادة المستمرة في صافي تدفقات الموارد من البلدان النامية، من أجل توفير لهذه البلدان وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الموارد التي تمس حاجتها إليها لتمويل مشاريع التنمية والاضطلاع بالإصلاحات الهيكلية التي تعزز اقتصاداتها وقدرتها على التنافس في السوق العالمية. وأضاف أنه ينبغي، تحقيقا لهذا الغرض، البحث عن تدابير تؤدي إلى تحسين كفاءة النظام المالي الدولي، ودعم تخصيص الموارد لدعم التنمية، ومعالجة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المالي في البلدان النامية، وتحسين إدارتها للمخاطر وإزالة الشروط التي تفرضها مرافق الإقراض، وغير ذلك من الأمور. ولاحظ، في هذا الصدد، أن من المهم توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات وإقرار المعايير الاقتصادية الدولية، فضلا عن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النظام النقدي الدولي، وأكد أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق إلا بالتصدي للديون الخارجية للبلدان النامية، بصورة شاملة، ومراعاة ظروف كل منها وتأثير الصدمات الخارجية. وقال إن إيجاد حل لمشكلة الديون للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل غير المستوفية لشروط الأهلية الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أمر أساسي أيضا.

١٢ - **السيد أديوي** (الكونغو): قال إن أغلب بلدان الجنوب قد وضعت استراتيجيات وطنية موثوقة لمواجهة مشاكلها الإنمائية، وسعت إلى إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالشفافية والملكية التي تحول، من وقت إلى آخر، دون تحقيق النتائج التي تتفق مع التضحيات المقدمة. وأضاف أنه، بالرغم من هذه الجهود، كان أداؤها أقل كثيرا مما هو مطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة القضاء على الفقر والجوع. وإن هذه الحالة تعزى، إلى حد كبير، إلى مشاكل تمويل التنمية ومسألة الديون.

١٣ - وفيما يتصل بتمويل التنمية، لاحظ أن الحكومات تحاول تحسين تعبئة الموارد الداخلية وتخصيص مزيد من الانفاق للمجالات ذات الأولوية العالية. وقال إن مشروطية المعونة تمثل مشكلة متزايدة بالنسبة لبعض البلدان. وإن شركاء التنمية لا يقدِّرون الصعوبات الداخلية التي تواجهها بلدان معينة، بالشكل الكافي، وإن هذه هي الحالة في توغو. وذكر أن توغو حرمت من المساعدات ا لمالية الخارجية لفترة تزيد عن ١٠ سنوات، نظرا لاتهامها بالافتقار إلى الديمقراطية. وإن الشركاء الخارجيين للبلد مازالوا يؤجلون استئناف أنشطة التعاون رغم ما حققته توغو من خطوات هامة في مجال حقوق الإنسان خلال تلك السنوات.

١٤ - ولاحظ أن أغلب البلدان غير قادرة على القيام بالاستثمارات اللازمة لزيادة النمو، على نحو فعال، بحيث يحدث تأثيرا ملحوظا في الحد من الفقر، وذلك بسبب أعباء خدمة الدين. وإن المجتمع الدولي يوجِّه مزيدا من الاهتمام إلى أفريقيا، في الآونة الأخيرة، لحسن الحظ. وأكد أن القرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية بإلغاء الديون المستحقة على ١٨ بلدا من البلدان النامية، منها ١٤ في أفريقيا، يلقى كل ترحيب ويبين عزم أغلب البلدان الصناعية على إيجاد حل أعمق لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية.

١٥ - وأكد أنه يجب أن تحظى أقل البلدان نموا، جميعها، بنفس المعاملة خلال فترة معقولة، حيث أن نهاية عام ٢٠٠٦ هي الموعد النهائي المحدد لاستيفاء المعايير التي تسمح بالنظر

في إعفائها من الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولاحظ أنه يجب، لذلك، النظر في هذه المسألة بشكل جدي، حتى يتسنى اعتماد القرارات التي تمكِّن البلدان المعنية من الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وكذلك من إلغاء الديون، وذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وأضاف أنه لا ينبغي إغفال البلدان النامية المتوسطة الدخل، حتى لا تتدهور حالتها ويدفع عدد أ:بر من شعبها إلى الفقر. وإن الدين المحلي في بعض البلدان الفقيرة يتزايد مما يؤدي إلى تضاؤل آفاق النمو الاقتصادي وإفقار قطاعات من الطبقة المتوسطة.

١٦ - **السيدة حجازي** (الأردن): قالت إن زيادة النمو الاقتصادي لن يؤدي، وحده إلى حل مشكلة الديون، وإنه يلزم أيضا وضع آليات ومبادرات عالمية حيث أن الصدمات الخارجية يمكن أن يكون لها تأثير معاكس على النمو الاقتصادي، ولذلك، فهو غير مضمون. ورحبت بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية بشأن إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي لا يحتمل أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دون الحصول على مساعدة إنمائية كبيرة.

١٧ - ولاحظت أن أزمات الديون المختلفة التي عانت منها الأردن نشأت في الثمانينات نتيجة لانهيار سوق النفط العالمية وفي التسعينات، نتيجة لفقد التحويلات الخاصة بالمغتربين الأردنيين الذين عادوا فجأة إلى الوطن عقب اعتداء العراق على الكويت، مما ألقى بعبء إضافي على الاقتصاد أيضا. وقالت إنه بالرغم من أن الأردن تعاونت مع المؤسسات الدولية من أجل الخروج من هذه الصعوبات، ومازالت لديها اقتصاد نام ضعيف أمام الأزمات العالمية أو الإقليمية، بينما تمثل النسبة التعجيزية للديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي ٨٤,٦ في المائة. وفي الختام، أكدت أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة تلقى كل ترحيب. وإن كان يجب تكريس مزيد من الاهتمام للشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل التي يتجاوز عدد سكانها ربع سكان العالم.

١٨ - **السيد باجا** (الفلبين): قال إنه لا يمكن القضاء على الفقر إذا كان صافي تحويل الموارد المالية الدولية يتم في اتجاه البلدان المتقدمة النمو، وخاصة، في مواجهة ارتفاع أسعار النفط والطاقة. وأضاف أن المجتمع الدولي عليه أن ينظم إعفاءات أعمق وأوسع وأسرع لديون البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من أجل الحد من الفقر، وأن استراتيجيات النمو الناجحة تتطلب تجربة سياسات مختلفة، واستعدادا لاختيار الحلول غير التقليدية.

١٩ - ومضى يقول إن الفلبين تقترح برنامجا لتحويل الدين إلى أصول رأسمالية يوفر للدائنين فرصة أن يصبحوا من حملة الأسهم. فموجب هذا البرنامج يقوم الدائنون — البلدان الغنية ومنها مجموعة الثمانية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والمصارف التجارية الكبرى — بإعادة إلى الاقتصادات المدينة ٥٠ في المائة من حصة متفق عليها من مدفوعات خدمة الديون؛ على أن تستخدم هذه الموارد لتمويل مشاريع التنمية — في مجالات منها إعادة الأحراج، وبناء المساكن، والمستشفيات، ونظم المياه المأمونة وغير ذلك من الهياكل الأساسية والتمويل الصغير — وهي مشاريع يمكن أن تحث النمو الاقتصادي المطرد والتنمية. ولاحظ أن هذا الاستثمار من شأنه أن يتحول إلى إيجاد الوظائف وتوليد كامل نطاق الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية وتشكل بذلك تكملة هامة لاتفاق إلغاء الدين لمجموعة الثمانية. وأوضح أن النظام المقترح لا ينطوي على إعفاء من الديون أو تأجيل سدادها، ولا يتطلب تقديم البلدان الغنية لمساهمات مالية جديدة ولا يتضمن تخفيض قيمة مطالبات الدائنين بل يقدم مشاركة طوعية من الدائنين،

ويسمح لهم باختيار المشاريع الإنمائية التي يدعمونها. ويضمن أن تكون أسهمهم المضمونة بموجودات ملموسة، قابلة للتداول ولها القدرة على تحقيق إيرادات. وأكد أن الفلبين وغيرها من البلدان المدينة على استعداد لاقتراح مشاريع محددة تموَّل في إطار هذا البرنامج.

٢٠ - وأكد أنه يلزم توفر الإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقال إن الأمين العام شجع الفلبين على تقاسم هذه الفكرة على نطاق واسع. وإن رئيس نادي باريس سيشكل لجنة خبراء لتقييم الاقتراح وأضاف أن رئيس الحكومتين الإيطالية والألمانية وكبار موظفي الفريق الدولي للحد من الفقر التابع لوزارة خزانة المملكة المتحدة قد وعدوا بالنظر في مزايا هذا المشروع. وأوضح أن مصرف التنمية الآسيوي مستعد للتعاون في تنفيذ هذا البرنامج.

٢١ - **السيد كونداكوف** (الاتحاد الروسي): لاحظ أن الاتجاهات الإيجابية المتصلة بمسألة الديون ترجع إلى زيادة سرعة النمو الاقتصادي في البلدان النامية نتيجة لزيادة صادراتها من السلع والخدمات، ويجب أن تستمر هذه الاتجاهات. وأضاف أن المؤتمر الوزاري السادس المقبل لمنظمة التجارة العالمية، في هونغ كونغ، سوف يقوم بدور محوري في ضمان نجاح جولة الدوحة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - ومضى يقول إن الإعفاء من الديون في إطار مبادرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمكن أن تكون مصدرا أساسيا لتمويل التنمية. وأضاف أن القرار الخاص بالإلغاء الكامل للديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية من أفقر بلدان أفريقيا يعتبر قرارا حاسما، وأن الاتحاد الروسي قام، مع شركائه في مجموعة الثمانية، بتقديم أنواع مختلفة من المساعدة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبوضع مصالحها في الاعتبار في أنشطته الدولية. ولاحظ أن الاتحاد الروسي، بوصفه من القادة في مجال إلغاء الديون، سيقوم بإسقاط ٢,٢ بليون دولار من التزامات أفقر البلدان الأفريقية، على أساس ثنائي، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٣ - واستطرد قائلا إن نوعية المعونة وفعاليتها والقدرة على التنبؤ بها لا تقل أهمية عن كميتها، وإن كانت زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من الأهداف الهامة. وأضاف أن اللجوء إلى مصادر مبتكرة للتمويل الطوعي، الطويل الأجل للتنمية يتمشى مع روح توافق آراء مونتيري ونصه. ولاحظ أن المبادرات المقترحة من الدول المختلفة في ذلك المجال توسع نطاق الخيارات التي يمكن أن ينظر فيها المجتمع الدولي.

٢٤ - وفيما يتصل بالبدء في فرض ضرائب دولية، بما في ذلك الضريبة المقترحة على تذاكر الطائرات، قال إن تقديم أي التزام محدد سابق لأوانه إلا في حالة التوصل إلى توافق عريض في الآراء وموافقة برلمانات البلدان المعنية على المشاريع المختلفة. وذكر أن المشاريع الرائدة التي بدأ أو تقرر تنفيذها في ذلك المجال يمكن أن تساعد على توضيح بعض المسائل المنهجية، وخاصة فيما يتعلق بجمع الأموال واستعمالها والمحاسبة عليها. وأضاف أن تنفيذ مرفق التمويل الدولي لا يتفق مع القوانين الخاصة بالميزانية في عدد كبير من البلدان المانحة، ومنها الاتحاد الروسي. وإن فصل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن تنشيط النمو الاقتصادي وربطه تلقائيا بتخصيص الموارد الإضافية للأهداف الرئيسية للمساعدة، قد يؤدي إلى توزيع الأموال بفعالية أقل.

٢٥ - ولاحظ أن الجهود الدولية، المبذولة على عدة مستويات منها مستوى مجموعة الثمانية، للحد من تكاليف تحويلات المهاجرين، من أجل تعزيز أثرها المنشط على التنمية، وبخاصة في أفقر البلدان، تعتبر من أساليب دعم الاقتصادات النامية مع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقال إن القواعد الروسية المتعلقة بالتحويلات

تعتبر سخية، وإن هناك جهودا تبذل حاليا لزيادة تخفيض الرسوم وتيسير الإجراءات. وذكر أن التحويلات الرسمية من الأجانب العاملين في روسيا إلى الخارج قد تضاعفت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥، بالمقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٤.

٢٦ - وأكد أن ضمان استقرار النظام المالي الدولي هو محور التنمية المستدامة. وقال إن أولويات هذا المجال تشمل تفادي الأزمات المالية وتعزيز قطاعي التمويل والأعمال المصرفية الوطنيين، وتحسين الجوانب التنظيمية والإشرافية وتعديل سرعة تحرير الأسواق المالية وفقا للأحوال الاقتصادية والمؤسسية الخاصة لكل بلد. وأضاف أن الأداء الفعال لهذه القطاعات يعتبر حاسما في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية الاقتصادية. ولاحظ أن الأمم المتحدة عليها أن تواصل تشجيع النهج المشتركة لدعم النظام المالي الدولي. وخاصة بتشجيع الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المالية الإقليمية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة والقطاعات الخاصة.

٢٧ - **السيد شيدياوسيكو** (زمبابوي): قال إن إدارة الديون الخارجية هي أصعب التحديات التي تواجهها البلدان النامية، ومع ذلك فإن أغلب مبادرات الثمانينات والتسعينات لم تعالج نوع الديون السائدة في أفريقيا. وأضاف أنه، على الرغم من أهمية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإنه تلزم إعفاءات أكثر شمولا من الديون من أجل إتاحة للبلدان النامية فرص جديدة للتعجيل بتنميتها. وإنه نظرا لأن عدة بلدان فقيرة ليست مؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة في أفريقيا، فإنها أقل قدرة على تحقيق النمو المطرد. وأوضح أن المبادرة مازالت تمثل إطار سياسات لتوجيه أزمة الديون، ولكن ثبت عدم فعاليتها في الحد من مستويات الديون التي لا يمكن تحملها للبلدان المثقلة بالديون. وأضاف أن المديونية المرتفعة تحد من قدرة البلدان على اجتذاب الاستثمارات، الأجنبية أو المحلية، مما يؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة، ويخفض بالتالي الإنفاق على برامج الحد من الفقر. وبناء على ذلك، يكون الهدف '١' من الأهداف الإنمائية للألفية - وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع — معرضا للخطر.

٢٨ - وأكد أن حل أزمة الديون يتمثل في إلغاء الديون والخروج من الدائرة المفرغة التي وقع عديد من البلدان النامية في براثنها. وقال إن إعلان مجموعة الثمانية الخاص بإلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة يعتبر اعترافا مشكورا بأن النظام الموضوع لإدارة الديون لا يمكن تحمله. ولاحظ، مع ذلك، أن قصر إلغاء الديون على ١٨ بلدا من بين ٦٠ أو أكثر من البلدان التي بحاجة إلى الإلغاء مسألة مقلقة. وأعلن أن زمبابوي تضم صوتها إلى البلدان الأخرى التي تطالب بتمديد الإعفاء من الديون إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لا تتوفر لديها الموارد الكافية لتمويل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - واستطرد قائلا إن مبادرة إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة تسعى إلى إلغاء الديون المستحقة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وينبغي، لذلك، تنفيذها بشكل عاجل. وأضاف أن البلدان المختارة هي الوحيدة التي صدقت تلك المؤسسات على أنها حققت تخفيض الديون إلى حد ما وقالت إنها بلغت نقطة الإكمال للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث أنها قامت بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الشاملة التي يقتضيها البرنامج، والتي كانت لها آثار مدمرة، في كثير من الأحيان، حرمت البلدان من المجال السياسي اللازم لتنفيذ أولوياتها الخاصة بتخفيف حدة الفقر، وقوضت قدرة البلد على استيفاء الأهداف نتيجة لتخفيض الموارد المتاحة للنفقات الاجتماعية، في أغلب الحالات.

٣٠ - وذكر أن شروط إلغاء الدين تعمل على إبقاء مطلب أن تخضع البلدان لطلبات تحابي مصالح رأس المال الأجنبي قبل إمكان النظر في إلغاء ديونها. ولذلك، ينبغي تمديد ترتيب إلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة إلى عدد كبير من البلدان الأخرى المحتاجة إلى ذلك، مع ضمان عدم إيجاد شروط جديدة، في نفس الوقت. وأوضح أنه ينبغي تنفيذ إلغاء الديون الخالي من فرض شروط سياسية، بشكل جامع وشامل، وتوسيع نطاق هذا الإلغاء بحيث يشمل الديون المستحقة لمصارف التنمية الأخرى، الأقليمية والمتعددة الأطراف.

٣١ - **السيد تيكالين** (إثيوبيا): قال إنه يشارك الأمين العام في رأيه الخاص بضرورة تعزيز التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى البلدان النامية. وأضاف أنه مطلوب مواصلة المناقشة الجارية بشأن ضرورة الإقلال من الشروط المفروضة وزيادة تدعيمها للنمو وللحد من الفقر، مع إيجاد حل لها في وقت مبكر. وأكد أنه يجب تكييف الشروط لظروف البلد والسعي إلى تعزيز التطبيق العملي للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمشروطية.

٣٢ - ولاحظ أن إثيوبيا تتفق مع الأمين العام على أن الصوت المسموع والمشاركة الفعالة من المسائل الجوهرية بالنسبة لشرعية المؤسسات المالية وجدواها وفعاليتها. وقال إن المسألة تحتاج إلى التحرك في اتجاه اتفاقات الإعلان بشأن الألفية وتوافق آراء مونتيري، مما يعمق تحول النموذج في الفكر الإنمائي. وإن المساءلة والمسؤولية المشتركة تنطوي على التشاور والمشاركة بغية التكيف مع التحديات المحددة للتنمية في كل بلد من البلدان النامية.

٣٣ - وأعرب عن ترحيب إثيوبيا باقتراح مجموعة الثمانية مؤخرا إلغاء الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي ورابطة التنمية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لمعايير الأهلية. وقال إنه يلزم تنفيذ هذا الاقتراح فورا حتى تستطيع البلدان المعنية البدء في استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لذلك من أجل تعجيل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

البند ٧٣ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (A/60/302)

٣٤ - **السيد بودن** (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية): عرض تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى مجموعة مختارة من البلدان والمناطق وتأهيلها (A/60/302) الذي اشترك في إعداده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقال إن التقرير يناقش ستة من البلدان التي تمر بأزمات إنسانية ناتجة عن الصراعات أو الكوارث الطبيعية أو الخارجة منها. وقال إن بعض البلدان المشمولة تلقت مساعدة أولية لإعادة البناء والتنمية بصورة أساسية.

٣٥ - ومضى يقول إنه نظرا لدورات الفيضان والجفاف المتكررة والناتجة عن استخدام مفرط للموارد المائية وتغير المناخ وتآكل الموارد والنمو السكاني المرتفع، احتاجت الاقتصادات النامية في قرن أفريقيا إلى جهود أطول أجلا للخروج من دورة الضعف، وذلك بالتصدي لما يكمن من فقر وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والنهوض بالتنمية، وذلك إضافة إلى تقديم المساعدة القصيرة الأجل. ولاحظ، مع ذلك، أن الصراعات الداخلية والأزمات السياسية أدت إلى صعوبة وصول المعونة إلى السكان الذين في أمسّ حاجة إليها.

٣٦ - وفيما يتصل بجيبوتي، قال إن ا؟لأمم المتحدة قدمت الإغاثة الإنسانية لعشرات الآلاف من السكان المتضررين من ثلاثة مواسم متتالية لم تسقط فيها الأمطار، وتعاونت مع الحكومة في تنفيذ استراتيجية للحد من الفقر وتحسين مستويات الصحة والتغذية، وشجعت استثمارات القطاع الخاص، وساهمت في إيجاد الوظائف من خلال التمويل الصغير والتدريب دعما للقطاعات التي تفيد الفقراء. وأضاف أنه، نظرا لاستقرار الحالة في جيبوتي، يجب إعادة توجيه الجهود الدولية بتحويلها من عمليات إنقاذ الحياة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، وعدم النظر في الحالة في ذلك البلد في إطار بند تقديم المساعدة الإنسانية للبلدان من جدول الأعمال.

٣٧ - وبالنسبة لإثيوبيا، قال إن النداء الإنساني لسنة ٢٠٠٥ يجمع بين الجهود الغوثية لإنقاذ الحياة وبرنامج منتج لشبكات الأمان الخاصة بالمساعدة الغذائية وغير الغذائية يهدف إلى تحقيق الاستقرار للمجموعات السكانية غير القادرة على توفير الغذاء لنفسها، بشكل مزمن، وتشجيع التنمية في الأجل الطويل.

٣٨ - وتناول الصومال، فقال إن أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص مازالوا يعانون من نتائج حالات الجفاف والفيضانات والأمواج التسونامية. وأضاف أن المجتمع الدولي استجاب بتقديم الأغذية والمياه والمأوى والرعاية الطبية العاجلة مع حقن نقد في الاقتصاد والمساعدة على إعادة تأهيل نظم المياه من أجل ضمان النمو الزراعي. وذكر أن تزايد القتال بين العشائر أدى إلى تفاقم سوء التغذية في بعض أنحاء البلد وحرم الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى الشعب المحتاج إلى الطعام. ولاحظ أن استمرار قتل ومضايقة العاملين في مجال المساعدة قد أدى، في الواقع، إلى تخفيض عددهم في محيط عمل قاتل بالفعل، وكذا كمية المعونة المسلمة إلى البلد. وأكد أن ضمان سلامة الموظفين العاملين في المجال الإنساني ووصولهم إلى المناطق المتأثرة بالجفاف يعتبر من الأمور الحاسمة في تحقيق استقرار الحالة الإنسانية في الصومال.

٣٩ - وبالنسبة لرواندا، ذكر أنه تم تحقيق تقدم ملحوظ في سبيل إعادة تأهيل الناجين من الإبادة الجماعية لسنة ١٩٩٤، وخاصة بإعادة توطين المشردين، ورعاية الأيتام، ومساعدة الناجين من العنف الجنسي، وكثير منهم مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم الدعم للحكومة في مجال تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وبناء المؤسسات الأساسية لحماية المجتمع.

٤٠ - وذكر أن المساعدة الطبية والتقنية المتطورة والمقدمة إلى أكثر من ١,٣ مليون شخص في منطقة سيميالاتينسك من كازاخستان، الذين مازالوا يعانون من التلوث الإشعاعي نتيجة ٤٠ سنة من التجارب النووية توضح الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي في التصدي لحالات الطوارئ البيئية.

٤١ - ختاما، قال إنه نظرا للتقدم المحرز في تيمور ليستي فيما يتصل ببناء المؤسسات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من المنتظر تسريح بعثة الأمم المتحدة الموفدة إلى ذلك البلد قبل نهاية عام ٢٠٠٥، مع استمرار ضرورة الاهتمام الدولي بمسائل منها سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان ودعم قطاع الأمن وتقديم ا لمساعدة فيما يتصل بالانتخابات الوطنية لسنة ٢٠٠٧.

٤٢ - **السيد وهبة** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤيد التعليقات التي أبداها مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية فيما يتصل بتقريرهما المشترك وخاصة بالنسبة للصلات المقامة بين الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والمساعدة الإنمائية الأطول أجلا. وأضاف أن أنشطة الأمم المتحدة المشمولة بالتقرير

تشكل تعاونا بين وكالات متعددة لمعالجة مجموعات من المسائل. وإن التقرير يصف أيضا الأنشطة المضطلع بها استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والخاص بتركيز المساعدة على بناء القدرات الوطنية.

٤٣ - **السيد لين** (ميانمار): أشار إلى الموجات التسونامية التي اجتاحت المحيط الهادئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والأعاصير الأخيرة في جنوب الولايات المتحدة، والأمطار الجارفة والانهيالات الأرضية في أمريكا الوسطى، والزلزال الذي حدث في جنوب آسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فقال إنها أمثلة حية لطابع الكوارث الطبيعية العابر للحدود، التي تثبت روح الاهتمام والتضامن في البشرية، رغم أنها تسبب آلام يعجز عنها الوصف. وذكر أن الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم في إيصال المساعدة الإنسانية، في هذه الأزمات.

٤٤ - ومضى يقول إن قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا اجتمعوا في جاكارتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، استجابة للأمواج التسونامية التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، واعتمدوا إعلان العمل لتعزيز المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ وإعادة البناء والوقاية في أعقاب كارثة الزلزال والأمواج التسونامية التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/يناير ٢٠٠٤.

٤٥ - ومضى يقول إنه نظرا لأن ميانمار لها ساحل على المحيط الهندي، فإنها لم تنجو من الأمواج التسونامية، وإن كان تأثيرها عند أدنى حد، مقارنة ببلدان أخرى. وأضاف أن ميانمار قامت بمعالجة الموقف بصورة فعالة، وحدها، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والوكالات الأخرى. ولاحظ أن إجماع الدول على اعتماد إعلان هيوغو في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كان مشجعا، حيث تم التأكيد على ضرورة وضع وتعزيز نهج إقليمية لضمان الاستجابة للكوارث بصورة عاجلة وفعالة في الحالات التي تتجاوز فيها القدرات الوطنية للتصدي لها.

٤٦ - ولاحظ أن ميانمار، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هي طرف أيضا في اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ الموقع في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في فينتيان، والذي دعا أعضاء الرابطة إلى التعاون في تطوير وتنفيذ تدابير للحد من خسائر الكوارث.

٤٧ - وأكد أن الأمم المتحدة عليها أن تحسن قدرتها على تحقيق الاستخدام الأمثل للقدرات الإنسانية على مستويات مختلفة، منها القدرات الإقليمية، بوضع إجراءات متسقة لصالح السكان المتضررين. وقال إن ميانمار اعتمدت تدابير وطنية فعالة لمواجهة تحديات الكارثة الطبيعية، وإنها تتعاون، بصورة كاملة، مع جميع البلدان المعنية في المنتديات الإقليمية والدولية. وأعاد تأكيد التزام بلده بالقيام بدوره في جهود الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث، ويشجعه ما أبداه المجتمع العالمي من تضامن في التصدي لتحديات الكوارث الطبيعية وقال إنه يؤمن بشدة أنه يجب مواصلة تطوير العمل في هذا المجال، مع قيام الأمم المتحدة بدور حاسم.

٤٨ - **السيد الييف** (أزربايجان): أشار إلى الحالة في سميبالاتنسك في كازاخستان، فلاحظ أن بلده من البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار المقرر عرضه في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب عن قلق بلده العميق إزاء النتيجة الرئيسية لتقرير الأمين العام أنه، بالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة كازاخستان والمجتمع الدولي، لم يتم تحقيق

تقدم كاف لتخفيف الآلام الناتجة عن سنوات من التجارب النووية. وقال إن ارتفاع معدلات الوفيات والمرض وتدهور البيئة والمشاكل الاقتصادية تترتب عليها نتائج طويلة الأجل سيكون لها تأثير سلبي على تنمية كازاخستان وقدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - وأكد أن أزربايجان تشيد بالتزام حكومة كازاخستان بالتغلب على هذه المشكلة، غير أنه يلزم التسليم أيضا بأن كازاخستان، بوصفها من البلدان غير الساحلية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لديها قدرات محدودة، وتحتاج، لذلك، إلى استمرار تقديم المساعدة الدولية إليها. ولاحظ أن معدل النمو الاقتصادي للبلد لا ينبغي أن يحوِّل انتباه المجتمع الدولي عن هذه المشكلة إذ يلزم تقاسم الأعباء ودعم شعب كازاخستان في جهوده التأهيلية.

٥٠ - وذكر أن هناك برنامجا جديدا لدراسة حلول لمشاكل الموقع السابق للتجارب النووية في سميبالاتنسك للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، يتيح فرصة هامة لتعزيز التعاون وتنفيذ التعهدات المقدمة في المؤتمر الدولي المعني بسميبالاتنسك المعقود في طوكيو في عام ١٩٩٩، والتي لم يتم تنفيذها بعد. وقال إن تقاسم المعلومات وأفضل الممارسات الخاصة بإعادة التأهيل الطبي، والأمن الإشعاعي والتنوع العلمي والتقني قد يكون ذا قيمة. وأضاف أن التعاون الإقليمي عنصر حاسم في عملية التنفيذ، بما يشمل مجال تدهور البيئة. ختاما، أكد أن الأمم المتحدة عليها أن تقوم بدور أساسي في تعبئة الدعم وتقاسم الدروس المستفادة والخبرة، وزيادة الوعي بخطورة المشكلة.

٥١ - **السيد صاديكوف** (كازاخستان): قال إن الحالة القائمة في منطقة سميبالاتنسك من بلده تظل حرجة، حيث أن أكثر من ١,٣ مليون شخص مازالوا يعانون من آثار ٤٦٨ تجربة نووية أجريت على مدى فترة ٤٠ سنة. وأضاف أن النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الخمس الأخيرة سمح لحكومته بتخصيص مزيد من الموارد لإعادة تأهيل المنطقة، وأن هناك عددا من البرامج في مجال الصحة والتعليم والبيئة والمياه والمرافق الصحية تركز الاهتمام على إعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية لسميبالاتنس. وذكر أن الحكومة ستبدأ، في سنة ٢٠٠٥، تنفيذ برنامج لتحسين العوامل البيئية والاقتصادية والطبية والاجتماعية التي تؤثر على مستويات المعيشة لسكان المنطقة. وإنه يبقى الكثير مما ينبغي القيام به، رغم ذلك، لحل المشاكل العميقة الجذور والشديدة التقنية للتلوث الإشعاعي في المنطقة. وبناء على ذلك، يجب أن تعزز الدول الأعضاء جهودها لمساعدة شعب سميبالاتنسك بالاشتراك مع الحكومة، على النحو الموصى به في التقرير.

٥٢ - **السيد غوسبودينوف** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الموت والدمار الناتجين عن الزلزال الأخير في أفغانستان وباكستان والهند والإعصار ستان في أمريكا الوسطى، من أوجه التنبيه الحية لضرورة دعم الإغاثة في حالات الكوارث. وأكد أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ملتزم بتحقيق الأهداف وتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، وإنه يؤيد التوصيات الخاصة بتعزيز الحد من الأخطار والاستعداد للكوارث والاستجابة لها على الصعيد الإقليمي والوطني والمجتمعي. وذكر أن الأنشطة الأساسية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي، في الواقع، مشاركة مجتمعية في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها. ولاحظ أن التدريب على إدارة الكوارث والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والنظم غير الحكومية يعززان المشاركة المجتمعية. وأورد، مثالا لهذه الجهود، وهو حلقة العمل السنوية السابقة لموسم الأعاصير واجتماع التخطيط للطوارئ اللذين تشارك فيهما ٣٣ من

جمعيات الصليب الأحمر في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الوكالات غير الحكومية.

٥٣ - ومضى يقول إن الاتحاد شارك في أكبر حملة لتوزيع شبكات الناموس في أفريقيا لحماية كل طفل يقل سنه عن ٥ سنوات في النيجر، وذلك كجزء من مبادرة منسقة مع حكومة النيجر ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء آخرين. وأضاف أن هذا البرنامج الذي تكلف ١٣,٣ مليون دولار، كان بتمويل مشترك من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والحكومة الكندية، بدعم الشراكة الخاصة بالحصبة،، والمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال والشراكة من أجل تخفيض حالات الإصابة بالملاريا. ولاحظ أن مطالب التحديات الدائمة لتنسيق المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية الهامة تعتبر من الأولويات المستمرة للاتحاد.

٥٤ - وأوضح أن الاتحاد ينسق جهوده مع الأمم المتحدة ووكالات أخرى مع الاحتفاظ بطابع الاستقلال في الحركة. وقال إن المساعدة الإنسانية يجب أن تضع احتياجات الانتعاش والتنمية في الأجل الطويل في الاعتبار في مرحلة مبكرة. وأضاف أن البلدان الخارجة من الصراعات والكوارث يلزم أن تستثمر في بناء القدرات المؤسسية لتعزيز فعالية القطاع العام. وأورد أمثلة للدعم القيم الذي تقدمه جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى السلطات المحلية على الصعيد المجتمعي في بلدان مختلفة، منها كازاخستان وتيمور ليستي، وحث الحكومات على تعبئة موارد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومهاراتها وإشراكها في وضع خطط إدارة المخاطر وخطط التنمية.

٥٥ - **السيد تيكالين** (إثيوبيا): قال إن حكومته لديها خطتان تكميليتان للأمن الغذائي — وهما عملية النداء الإنساني وبرنامج شبكات الأمان المنتجة. وأضاف أن هدف البرنامج يتمثل في تلبية احتياجات الأمن الغذائي لنحو ٥ آلاف من مواطني إثيوبيا في حدود خمس سنوات بالتصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وتشمل الضغط الناتج عن النمو السريع في عدد السكان والماشية؛ ونضوب الموارد المائية، والاعتماد شبه الكامل على الزراعة التي تغذيها الأمطار، وعدم الوصول إلى الري. وقال إن ضعف سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومنها الصحة العامة والتعليم، فضلا عن محدودية الحصول على التكنولوجيا والمدخلات الأخرى تمثل التحديات الأساسية في سبيل تحسين إنتاجية المزارع والدخل. وإنه من أجل ضمان عدم إدامة دورة انعدام الأمن الغذائي، لا بد أن تواصل إثيوبيا وشركاؤها تنفيذ البرنامج حتى تنتهي مدته.

٥٦ - وأوضح أن الاستجابة للنداء الإنساني المشترك لعام ٢٠٠٥، كانت أقل كثيرا مما كانت عليه في عام ٢٠٠٤. ولاحظ أن ٤٨ في المائة فقط من العنصر غير الغذائي حصل على تغطية، وأعاد تأكيد أهمية التغطية الكاملة لهذا العنصر في مساعدة البلد على الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وذكر أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية في الأجل الطويل، تقع على عاتق الحكومة التي لديها نظام كفء للإنذار المبكر بالنسبة للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، والتنبؤ بالكوارث والاستجابة السريعة من أجل تخفيف آثارها إلى أدنى حد ممكن. وأشار إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فذكر اتفاق إثيوبيا مع شركائها على أنها ستحتاج إلى ٥٠٠ دولار سنويا، لمدة خمس سنوات لتحقيق الأمن الغذائي خلال تلك المدة، وأضاف، في هذا الصدد، أن حكومته قد خصصت أكثر من ٢ بليون بير، في ميزانيتها للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لتغطية ٤٠ في المائة من هذه النفقات، على النحو المتفق عليه. وأكد أن إثيوبيا ستحقق الأمن

الغذائي ضمن الإطار الزمني المحدد إذا وفى جميع الشركاء بجانبهم من الاتفاق.

٥٧ - **السيد سيرغار** (اندونيسيا): أكد أهمية مساعدة تيمور ليستي في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي ودعا الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى تقديم الدعم إلى حكومة تيمور ليستي وشعبها فيما يبذلانه من جهود لبناء دولتهم وبناء قدراتهم. ولاحظ أن اندونيسيا وتيمور ليستي أقامتا علاقات ثنائية مرضية وستواصلان السعي إلى علاقة مرضية، من خلال عدة أمور منها إنشاء لجنة لتقصي الحقيقة والصداقة. وذكر أن اندونيسيا قد أيدت تيمور ليستي بقوة وستواصل المشاركة في الجهود الدولية من أجل تنمية ذلك البلد.

٥٨ - **السيد خان** (باكستان): قال إن العالم يشهد دورة من الكوارث الطبيعية التي لم يسبق لها مثيل وكانت آثارها مدمرة على البلدان والقارات. وأضاف أن الوقت قد حان ليتفق المجتمع الدولي على آليات لتنسيق المساعدة الغوثية الفعالة والعاجلة لتلبية احتياجات البلدان المتضررة الطويلة الأجل لإعادة البناء. وذكر، في هذا الصدد، أنه يؤيد توصية الأمين العام بدعم آليات الحد من المخاطر والاستعداد للكوارث والاستجابة لها على الصعيد الإقليمي والوطني والمجتمعي. وأكد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليه أن يعمل في سبيل دعم الآليات التي تعزز قدرة المجتمع الدولي على ضمان استجابة سريعة لزيادة تواتر الكوارث الطبيعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.